

تأملات في مفهوم حق الشعوب في تقرير المصير

محمد فاروق النبهان

لقد اعتدنا في هذه الأكاديمية الفتية أن يكون منبرها معبرا عن ضمير الشعوب في تطلعها إلى الغد الأفضل، في ظل تراكم الأوضاع السياسية والاقتصادية، وكثافة ما يثقل الإنسان المعاصر من هموم متلاحقة، تمس حاضره ومستقبله، ويتمثل دور الفكر والمفكرين في إبراز البعد الإنساني في مسيرة المجتمع المعاصر، من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتأصيل أهمية الإنسان وكرامته في ظل ذلك التنافس غير الحميد بين التكتلات الدولية والأسواق الاقتصادية والصراعات الأيديولوجية..

ولا قيمة لأية معرفة علمية لا تهتم بقضايا الإنسان، ولا شرعية لأي قانون وطني أو دولي لا يحترم إنسانية الإنسان، وإذا كانت مراكز القرارات السياسية تحكمها معايير عقلية ومادية، ومصالح مشروعة وغير مشروعة فإن مهمة الفكر الأكاديمي تتمثل في أمرين :

الأول : التذكير بأهمية الإنسان والدفاع عن حقوقه الإنسانية.. التي أصبحت في موطن التجاهل بسبب حدة التدافع والتنافس بين القوى المختلفة..

الثاني : التخفيف من قسوة القوانين والقرارات الدولية عن طريق التفسير والتأويل، والتركيز على أهمية احترام الحقوق المشروعة للأفراد والشعوب، عن طريق التحكم في مناهج التفسير للدلالات اللفظية والقرائن التي تفسر الغايات المرجوة من تلك القرارات والتوصيات.

ومن أبرز هذه القرارات الدولية مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير الذي أقرته المنظمة الدولية لغايات إنسانية، تتمثل في إزالة آثار الاستعمار الذي كان يمثل حقبة سوداء في تاريخ الشعوب المعاصرة..

التساؤل المطروح

وهنا نجد أنفسنا أمام التساؤل المطروح حول الكيفية التي يمكن بها إيجاد المواءمة

بين غايتين مشروعيتين، الأولى تتمثل في مسؤولية رئيس الدولة في حماية بلاده من أخطار التقسيم، وهي مسؤولية دستورية وأخلاقية ودينية وحضارية، والثانية تتمثل في مسؤولية رئيس الدولة في احترام قرار دولي أقرته الأمم المتحدة، لحماية الشعوب من أخطار السياسات الاستعمارية التي كانت سائدة في النصف الأول من هذا القرن...

ويكمن الجواب على هذا التساؤل من خلال التفسير القانوني لمبدأ تقرير المصير كما أقرته الأمم المتحدة، وأعتقد شخصياً أنه ليس هناك تعارض بين المسؤوليتين، إلا إذا وقع خطأ في تفسير تقرير المصير، بحيث يناقض هذا المبدأ الغاية المشروعة التي أدت لإقراره.

ولا خلاف في مسؤولية رئيس الدولة في الحفاظ على وحدة شعبه، وهي مسؤولية دستورية ودينية وأخلاقية وحضارية، ولا يملك أي رئيس دولة أن يفرط في هذا الحق، لأنه لا يملكه، فالوحدة الوطنية والتراية حق تاريخي وحق شعبي، وجاءت الدساتير لكي تجعل رئيس الدولة مؤتمناً على هذا الحق، لا يفرط فيه، ولا يتنازل عنه.

الوحدة الوطنية في التصور السياسي الإسلامي

يتميز الفكر السياسي في الإسلام بوضوحه في مجال إقراره لمبدأ الوحدة الوطنية التي تقوم على أسس وأركان تتعلق بالتصور العام لمكانة الأمة في الإسلام، من حيث شمولية النظرة الإسلامية التي ترفض الاعتراف بالتعددية القائمة على أسس العرق واللغة والانتماء القومي، وهذه التعددية الضيقة تؤدي على وجه اليقين إلى حروب محلية ومنازعات بين الدول المتجاوزة، مما يخل بمبدأ التعايش والتساكن الذي يوفر الإسلام أسبابه النفسية لكي يكون تعايشاً إرادياً وتساكناً اختيارياً في إطار دولة الإسلام التي ألغت كل مقومات التفاضل بين الشعوب والقوميات، إنطلاقاً من التوجيه القرآني الذي أكد وحدة البشرية في دفاعها عن قيم الخير والفضيلة، وتكاثفها لمطاردة المعتقدات والخرافات والأساطير التي تناقض المبادئ التي تقوم عليها الأديان السماوية.

والمبادئ التي يقرها الفكر الإسلامي لإرساء الأسس التي تقوم عليها الوحدة الوطنية هي ما يلي :

أولاً : إلغاء فكرة القوميات كأساس لقيام الدولة الإسلامية وهذا الإلغاء لا يلغي حقيقة الانتماءات القومية والعرقية من حيث كونها تمثل واقعا فعليا، وبمقتضى هذا المبدأ يعتبر التوافق في العقيدة والثقافة والتقارب في المثل والقيم والأفكار أساساً لتكوين مقومات الشعوب التي تتكون منها دولة الإسلام.

ولا يتصور في دولة الإسلام أن يكون هناك شعب حاكم وشعب محكوم وأهل الحل والاختيار هم رموز القوة الشعبية وهم رموز الكفاءة الفكرية والاستقامة السلوكية الذين وثقت الأمة بهم، وأناطت بهم مسؤولية الاختيار والرأي والمشورة، وبفضل هذه الحقيقة تحقق التعايش في دولة الإسلام بين شعوب متباعدة، وبطريقة إرادية.. وكانت السلطة تنتقل من شعب إلى شعب ومن أسرة إلى أسرة حاكمة إلى أخرى عندما تتوفر مقومات الكفاءة. وحظيت الأقليات الدينية بحق الرعاية، ولا يجوز لمسلم أن يتجاهل حقاً من حقوقها..

ثانياً : إقرار الإسلام لمبدأ الوحدة الوطنية من خلال الدعوة إلى وجوب طاعة الإمام، وهي طاعة لا تفرضها السلطة وإنما هي شعور بالإنتماء إلى جماعة سياسية، يجب أن يكون لها رمز يوحد أمرها، وبقیم حكم الله لها، فيحكم بالعدل ويدافع عن الثغور، ويفوض أمر الإدارة للاكفاء، ويقف في وجه المظالم الاجتماعية، ويحمي أهل الذمة، ويعطي للقضاء هيئته لكي يستقيم أمر الرعية..

ثالثاً : اعتبار البيعة الشرعية هي القاعدة التي تقوم عليها الوحدة الوطنية⁽¹⁾ فإذا تمت البيعة بين الإمام وشعبه فقد تحققت العلاقة العقدية بين الحاكم والمحكوم، والبيعة عقد في بدايتها، وعهد في نهايتها، والعقود لا تتم إلا بالإرادة...

ومن بايع فقد أبرم عقداً إرادياً في الانضمام إلى جماعة المسلمين، وبمقتضى هذه البيعة الشرعية الإرادية التي يمنحها أهل الاختيار تلتزم الجماعة بالطاعة، ولا يجوز لأقلية أن تخرج عن جماعة المسلمين، فالجماعة هي الأكثرية، وقد جاءت النصوص في السنة النبوية منددة بمن يخالف الجماعة أو بمن يسعى في تفكيك وحدة المسلمين...

وأطلق فقهاء الفكر السياسي الإسلامي كلمة «البغاة» على الخارجين على إرادة الجماعة⁽²⁾، ولا تطلق كلمة «البغاة» على المخالفين للجماعة برأي اجتهادي، فحرية الرأي والاجتهاد مكفولة ومشمولة، فإذا انفردت فئة من جماعة المسلمين بمذهب فكري فلا يقع التصدي لها، ولو كان هذا الرأي مما كان مرفوضاً لدى الجماعة، ويجب على الإمام أن يتصدى للبغاة بشرطين :

الأول : أن يرفضوا الطاعة، ورفض الطاعة هو تفريق للكلمة وإثارة للفتنة..

الثاني : الانفراد بسلطة مستقلة، وهذا مؤشر على حرص الإسلام على الوحدة الوطنية وهو دليل على مسؤولية إمام المسلمين الدينية والدنيوية عن حماية هذه الوحدة، والتصدي للأخطار التي تهددها، سواء كانت من بغاة خارجين عن الطاعة أو من أعداء محتملين، يريدون الفتنة وتمزيق وحدة الأمة.

وأكد الإمام الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية»، وهو حجة في مجال الفكر السياسي الإسلامي ما يلي⁽³⁾ :

وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة، وانفردوا بمذهب ابتدعوه، فإن لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها، وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد إليهم اليد تركوا ولم يحاربوا، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود، فإن تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلاطهم بأهل العدل أوضح لهم الإمام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة، وجاز للإمام أن يعزر منهم من تظاهر بالفساد أدباً وزجراً، ولم يتجاوزهم إلى قتل أو حدّ.

وقد أقام الفكر الإسلامي البنية السليمة لتكوين مجتمع إسلامي، تنعدم فيه النظرة العرقية واللغوية والطائفية والطبقية، من خلال إقراره مبادئ أساسية تعتبر الركن الحقيقي في تكوين مقومات التعايش والتساكن في إطار الأمة الإسلامية، واعتبر البيعة الشرعية بمقوماتها الفقهية وبدلالاتها على الإرادة واحترام الاختيارات الشعبية هي المعيار الحقيقي للعلاقات التي تكوّن الوحدة السياسية للشعوب، فإذا تحققت البيعة انتفت فكرة الاستغلال والقهر، ولا يمكن في التصور السياسي الإسلامي أن تقع البيعة إلا في إطار الأمة الواحدة.

وإذا كانت مبادئ الإسلام تقوم على أساس إلغاء فكرة القومية والعرقية فإن من المؤكد أننا لا نتصور احتمال تطبيق مبدأ تقرير المصير في إطار دولة الإسلام، وتعتبر كلمة «الأجنبي» من الكلمات المستهجنة في الأخلاقية الإسلامية، فلا تطلق كلمة الأجنبي على مسلم، ولو اختلفت الديار، وتباعدت المواقع الجغرافية، لأن أمة الإسلام أمة إنماء وأمة فكر وأمة عقيدة، وهي متكافلة ومتناصرة في دفاعها عن القيم الإنسانية، كما أن أمة الإسلام لا تقوم على أساس التفوق العرقي والقومي لشعب من الشعوب، فالشعوب متكافئة في مكانتها الإنسانية، والتقوى هي معيار التفاضل..

ولا يمكن تصور مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا في إطار إزالة الاستعمار، والقرارات الدولية صريحة في إبراز هذه الوضعيات الخاطئة، التي أدانها المجتمع الدولي، لتمكين الشعوب المستعمرة من التحرر والاستقلال..

مبدأ السيادة والوحدة الوطنية

ويجدر بنا أن نحدد مفهوم السيادة في الفكر السياسي المعاصر، وهي كلمة ليست

دقيقة، وقد نشأت في ظل ظروف تاريخية في أوروبا بسبب تدخل السلطة الدينية في شؤون الدولة، وكان يراد بها مواجهة تلك التدخلات بشعار سياسي تحمي الدولة نفسها، ثم انتقلت هذه اللفظة من وسيلة سياسية إلى فكرة قانونية، وأصبح الشعب هو صاحب هذه السيادة..

ولابد للاعتراف بمبدأ السيادة من إقرار شرعية الأسباب المؤدية إلى امتداد تلك السيادة، وتعتبر السيادة عن وجود جماعة متكاملة ومتناصرة ومتكافلة متطلعة إلى تكوين تنظيم سياسي يضمن لها وجود سلطة تباشر من خلالها حقوق السيادة على تلك الجماعة، ولا خلاف في شرعية امتداد نطاق السيادة في إطار الوحدة الوطنية.

وأقرت الدساتير الوضعية مبدأ الوحدة الترابية، وجعلت رئيس الدولة مسؤولاً عن حماية هذه الوحدة، فلا يملك حق التنازل أو التفريط، ولا يمكن لأي قرار دولي مهما كانت قيمته ومكانته أن يخل بمبدأ السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني..

نقطة الخطأ.. تفسير القرار الدولي

وأعتقد أن الخطأ لا يكمن في وجود تناقض حتمي بين المبدئين، وإنما يكمن في تفسير خاطئ لقرار دولي أقرته المواثيق الدولية لمواجهة واقع سياسي ودولي كان يفرض نفسه من خلال وجود دول كانت تفرض بالقوة حمايتها المباشرة أو غير المباشرة على دول أخرى لا تملك القدرة على حماية نفسها، بسبب ضعف قدراتها العسكرية والمادية، فجاء القرار الدولي لكي يمنح هذه الشعوب حرية الاختيار، وهذه الشعوب ليست جزءاً من تلك الشعوب ولا تعترف لها بأي حق من الحقوق في بسط سلطتها عليها، ولا تربطها بها أية علاقة لغوية أو قومية أو ثقافية أو تاريخية..

ولابد في البداية من الاعتراف بتعدد الشعوب وتباينها واختلاف مكوناتها لكي يبرز حق تقرير المصير كحق يهدف إلى وضع معيار سليم للتعايش بين الشعوب والأمم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يطبق هذا المبدأ في إطار الشعب الواحد، الذي يملك تراثاً مشتركاً في مجال الثقافة والحضارة، تؤكد اللغة الواحدة، وتعمقه مشاعر الانتماء إلى شعب واحد..

التفسير من خلال القرارات الأممية

ويلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إعلانها الصادر بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر 1960 الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وضعت التفسير السليم لمبدأ تقرير المصير من خلال الضوابط التالية :

أولاً : لا يتصور مبدأ تقرير المصير إلا في حالات خضوع الشعوب للسيطرة الأجنبية والقهر والاستغلال، ولا يمكن استعمال كلمة السيطرة الأجنبية إلا في حالات تعدد الشعوب وتباين مكوناتها الثقافية وهوياتها الوطنية، وهذا التناقض يؤدي على وجه التأكيد إلى استعمال المصطلحات المعبرة عن مبررات مبدأ حق تقرير المصير، وهي خضوع الشعوب للسيطرة الأجنبية والقهر والاستغلال، ولا يمكن استعمال هذه المصطلحات في إطار الشعب الواحد الذي يملك مقومات الوحدة..

ثانياً : نصت هذه التوصيات الأممية بطريقة صريحة وواضحة على أن أي محاولة تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية جزئياً أو كلياً لبلد من البلدان يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكأن هذه التوصيات أرادت أن تمنح الضوابط السليمة لهذا الاعلان العالمي من خلال هذه الفقرة التفسيرية والبيانية، والتفسير القانوني له قوة القانون، ويختلف عن التفسير الفقهي الذي يدخل ضمن الاجتهاد الاحتمالي.

والوحدة الوطنية لشعب من الشعوب لا تدرك فقط من خلال الروابط العرقية التي قد تكون من المؤشرات الواقعية على وحدة الإنتماء العرقي، وإنما تدرك من خلال طبيعة العلاقات الإنسانية التي تعتبر العامل النفسي الأهم في تكوين مقومات الشعوب والأمم، وهذا ما اتجهت إليه المدرسة الفرنسية في تفسيرها لمفهوم الأمة، وفي ترجيحها لهذا المفهوم على المفاهيم العرقية التي أخذت بها المدرسة الألمانية.

والأمم المتحدة مطالبة اليوم بأن تؤكد إيمانها بأمرين :

الأول : إقرار حق الشعوب المستعمرة المستتلة في نيل استقلالها السياسي، انتصاراً لحقوق الإنسان، وتأكيداً لما ألزمت المنظمة الأممية نفسها به من دفاعها عن الشعوب المستعمرة.

الثاني : الوقوف في وجه الحركات الانفصالية التي استخدمت حق تقرير المصير لإثارة الفتن والثورات، لتمزيق وحدة الشعوب والأمم، وقد استخدمت الدول القوية هذا الحق للتدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى، منتهكة بذلك مبدأ أساسياً في الفكر السياسي الحديث وهو «مبدأ السيادة».

وإذا كان السلام هو الهدف الأسمى الذي تدعو إليه المنظمات الدولية وتحرص عليه، فإن من أبرز شروط السلام أن تتوقف الدول الكبرى عن التدخل غير المباشر في شؤون الدول الأخرى، لكي تتمكن كل دولة من أن تمارس سيادتها كاملة في مجال القرار السياسي والاقتصادي.

التطور التاريخي لمبدأ تقرير المصير

ولو تتبعنا التطور التاريخي لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير لوجدنا أن هذا المبدأ نشأ في بداية أمره لتحقيق أمرين اثنين، أولاً : لترسيخ فكرة القوميات في المجتمعات الأوروبية، وثانياً : لإزالة آثار الاستعمار الأوروبي من البلاد التي كانت خاضعة للاستعمار، وتمثل معناه في العصر الحديث في إعطاء مفهوم السيادة بعدها الحقيقي وامتدادها المعنوي، لكي تكون سيادة مطلقة، تمارس الشعوب من خلالها إراداتها في اختيار الطريق الأفضل لها، محافظة بذلك على خصائصها الذاتية، متمسكة بثقافتها الوطنية، مؤكدة أن السيادة ليست مجرد شعار، وإنما هي ممارسة حقيقية تتمثل في حرية القرار بحيث يكون هذا القرار نابعا من إرادة الشعوب.

وبناء على هذا المفهوم الشمولي يبرز دور المنظمات الدولية في تحرير الدول والشعوب من قبضة سياسات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى على الدول النامية، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق شرعية دولية مصطنعة، وأخذت اليوم تجسد الصورة البغيضة للاستعمار القديم، في ممارساته المنافية لكل القيم الإنسانية.

ولا يمكن إخفاء هذه التجاوزات في مجال السياسة الدولية التي أخذت تتصاعد بقوة وتبرز واضحة جلية في المواقف الدولية، تحت شعار مبدأ تقرير المصير، الذي أصبح مطية للدول المهيمنة، تهدد به وترفع شعاره عندما تريد، وتسكت عنه عندما تتنازل هذه الدول عن بعض مظاهر السيادة، متجاهلة البعد الحقيقي لهذا المبدأ في تحرير الشعوب من قبضة الاستعمار البغيض.

أهمية البعد الثقافي والاقتصادي لمبدأ تقرير المصير

ويجدر بنا في هذا المجال أن نركز على أهمية البعد الثقافي والاقتصادي والسياسي لمبدأ تقرير المصير، وهذا البعد هو الامتداد الواقعي والحقيقي لهذا المبدأ، فالشعوب اليوم لم تعد تشتكي من الجيوش التي تحتل العواصم والمدن، وإنما تشتكي من سياسات الوصاية على اختيارات الشعوب، سواء كانت اختيارات سياسية أو اقتصادية أو اختيارات ثقافية وفكرية، ومن حق أي شعب أن يمارس حريته كاملة، تجسيدا لمبدأ السيادة، وتعبيرا عن استقلاله وكرامته.

وإذا كانت سياسات التدخل الأجنبي قد أدت إلى حروب التحرير، فإن سياسات الوصاية سوف تؤدي إلى تفكيك العلاقة بين السلطة والمواطن، فالمواطن يريد من السلطة أن تجسد قضاياه وأن تدافع عن حقوقه وأن تستمد شرعيتها من تأييده

لمواقفها ودفاعه عنها، فإذا شعر المواطن أن السلطة ترضخ لسياسات الوصاية فسرعان ما ينفض عنها ويفقد ثقته بها.

ومن واجب المنظمات الدولية أن تؤكد على أهمية احترام الأبعاد المختلفة لمبدأ تقرير المصير، لكي ينعم العالم المعاصر بسلام حقيقي، يؤمن به المواطن ويدافع عنه، ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا إذا شعر المواطن بوطنية القرار الذي تمارسه السلطة، والقرار الذي يدافع عن حقوق المواطن وكرامته هو القرار الذي يدافع عنه المواطن بشجاعة وتضحية.

وعالمنا اليوم جدير بأن يكون العالم الجديد الذي تمارس فيه الشعوب حريتها، وأبرز مظهر لهذه الحرية أن تدافع هذه الشعوب عن كيائها الموحد وعن خصوصياتها الذاتية، وأن ترفض كل تدخل في شؤونها الذاتية، لتحقيق بذلك ذاتها ووجودها، وترفع بجدارة أعلامها على مواقع القرار السياسي لكي تكون قراراتها نابعة من إرادة الشعوب.

(1) انظر عقد الإمامة في الفكر السياسي الإسلامي للدكتور النبهان 903 ندوة البيعة والخلافة في الإسلام.

(2) انظر ذلك في كتابنا نظام الحكم في الإسلام.

(3) انظر ذلك في كتابنا الفكر السياسي والاقتصادي في الإسلام ص : 65.

(4) انظر الأحكام السلطانية ص : 58.